في توصيات وجهها البرلمان الى الحكومة تتعلق بمشاريع كهرباء الريف:

الإسراع في إقرار الاستراتيجية الوطنية وقانون كهرباء الريف

اعتماد المخصصات الكافية للمشاريع لتفادي تعثرها وتعرض مكوناتها للسرقة والتلف

عدم التعاقد مع مقاولين لا تتوافر فيهم الشروط المطلوبة أو من ثبت تعثرهم بمشاريع سابقة

إشراك السلطة المحلية بالمحافظات في تحديد المناطق الأكثر احتياجا لمشاريع الكهرباء

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الاخ يحيى علي الراعي رئيس المجلس تقرير لجنة الخدمات الخاص بنتائج متابعة مستوى تنفيذ مشاريع قطاع كهرباء الريف (المؤسسة العامة للكهرباء) ونتائج نزولها الميداني إلى محافظتي لحج والضالع مع عدد من التوصيات موجهة للحكومة وذلك بعد مناقشته للتقرير والتزام الجانب الحكومي بها.

وأكدت توصيات المجلس على اهمية اعتماد المخصصات الكافية لمشاريع القطاع ضمن البرامج الاستثمارية للدولة خلال فترة زمنية محددة حتى لا تتعثر تلك المشاريع وتتعرض بعض مكوناتها للسرقة والتلف نتيجة لتباعد الفترات الزمنية التي تمر بتنفيذها تلك المشاريع وتطبيق مبدأ عدالة التوزيع لمشاريع القطاع بناءً على معايير سكانية واقتصادية وفنية.

واشارت التوصيات الى اهمية اعداد الدراسات والتصاميم على مستوى المديريات قبل تنفيذ أية مشاريع مستقبلية بحيث تشمل جميع مكونات المشروع والعزل التي ستشملها وكذا الجهات التي ستتولى إدارتها بعد الانتهاء من تنفيذها وتأهيل وتدريب الادارات الأهلية التي ستقوم بإدارة مشاريع القطاع وموافاة السلطات المحلية بالمحافظة بالبيانات اللازمة عن المشاريع المنفذة والجهات التي ستقوم بتسليم تلك المشاريع بعد الانتهاء من تنفيذها والعمل على تنفيذها وفقا للمواصفات الفنية والتي تتلاءم مع الظروف والعوامل الطبيعية والمناخية السائدة في مختلف المناطق.

واكدت على ضرورة اختيار المقاولين المؤهلين الذين يمتلكون الخبرة والإمكانيات اللازمة والكفاءة الفنية لتنفيذ المشاريع وعدم التعاقد مع المقاولين الذين لا تتوفر فيهم المعايير والشروط المطلوبة وكذا الذين ثبت تعثرهم في مشاريع سابقة.

ودعت توصيات المجلس إلى إشراك السلطة المحلية بالمحافظات في تحديد المناطق الأكثر احتياجا لمشاريع القطاع وإعطاء الأولوية في تنفيذ المشاريع للمناطق القريبة من الشبكة الوطنية

وعدم تنفيذ مشاريع أهلية بمولدات صغيرة في تلك المناطق وذلك لضمان استمرارية تلك المشاريع واستفادة الأهالي منها ، مشددة على أهمية الاسراع في اقرار الإستراتيجية الوطنية لكهرباء الريف وقانون كهرباء الريف.

من ناحية ثانية استعرض المجلس تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط حول اتفاقية التمويل الإضافي لمشروع الأشغال العامة المرحلة الثالثة المبرمة بين حكومة اليمن وهيئة التنمية الدولية بمبلغ 18 مليوناً و800 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة(ما يعادل 29 مليوناً و840 ألف دولار) ، وتتكون الاتفاقية من خمس مواد بالإضافة الى ثلاثة ملاحق تعتبر جزءاً لا يتجزأ منها.

وجاءت محتويات الاتفاقية تحت عناوين بارزة شملت مواد الاتفاقية وقيمة القرض ، ووصف للمشروع ، الذي يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية تناولت تنفيذ المشاريع النوعية في المناطق الريفية والحضرية المختارة عن طريق بناء وتأهيل وترميم وصيانة البنية التحتية للمجتمع بما في ذلك أنظمة المياه والصرف الصحي في الريف والحضر وتصريف مياه الأمطار والحماية من السيول وأنظمة حصاد المياه ، وكذا الطرق والأرصفة الريفية والمراكز الصحية ومرافق التدريب المهني والمدارس وتأثيثها.تقرير اللجنة احتوى على عدد من الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات وقد أرجأ المجلس مناقشته لهذا التقرير الى جلسة لاحقة.

جلسة مجلس النواب يوم امس حضرها الاخوة احمد حسن العيني ، وكيل وزارة الكهرباء و المهندس احمد قائد الصبري ، نائب مديرعام مؤسسة الكهرباء والمهندس سعيد عبده احمد ، مدير مشروع الأشغال العامة والدكتور احمد حمود قلامة ، مديرعام الشؤون القانونية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ، وقد استهلها المجلس باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء:

إنشاء وحدة فنية لدراسة مقترحات المشاريع غير المعتمدة بالبرنامج

إقرار خطة التوعية الفكرية والسياسية لمواجهة الغلو والإرهاب والتمرد والنعرات العنصرية

صنعاء/سبأ:

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس مذكرة وزارة التخطيط والتعاون الدولي بشأن آلية اعتماد المشاريع غير المعتمدة في البرنامج الاستثماري وكذا أسس قبول العروض التمويلية للمشاريع.

وفي ضوء مناقشته للمذكرة أقر مجلس الوزراء إنشاء وحدة فنية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي تتولى دراسة مقترحات المشاريع غير المعتمدة والمقدمة من قبل الوزارات والجهات الحكومية المعنية مشفوعة بالحيثيات والمبررات والمعلومات الكافية لاعتمادها والتأكد من مدى توافقها مع اتجاهات الخطة الخمسية والبرنامج الاستثماري وذلك تمهيدا لرفعها إلى مجلس الوزراء مشفوعة بالرأي لإقرارها.

الموافقة على مشروع الاتفاقية الموقعة بين اليمن والإمارات بمجال النقل البري الدولي للركاب والبضائع

إحالة مشروع اللائحة الداخلية للجنة العليا للمناقصات والمزايدات للمراجعة

كما ستتولى الوحدة الفنية وفقا لذلك اعداد المرجعية والأدلة الارشادية لاعتماد المشاريع غير المعتمدة في البرنامج الاستثماري وكذا أسس قبول العروض التمويلية للمشاريع والأخذ بعين الاعتبار في هذه العملية ضرورة تحديد أولويات المشاريع المعتمدة وفقا للمعايير المتبعة في ترتيب أولويات الخطة ومشاريع البرنامج الاستثماري وكذا الشروط المرجعية لطرح المشاريع التي لا يتوفر لها التمويل اللازم سواء من المخصصات المتاحة أو التمويل الخارجي وذلك عبر التنافس بين الشركات المحلية والاجنبية للحصول على عروض تمويلية وتنفيذية مع التأكيد على ضرورة عرض وثائق المناقصة للمشروع موضوع التنافس على اللجنة العليا للمناقصات للتأكد من أنها مطابقة للأدلة الارشادية لقانون المناقصات والمزايدات الحكومية وكذلك نتائج تحليل العروض لإقرارها من قبل الوحدة الفنية ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقرار اتفاقية التمويل وإحالتها إلى مجلس النواب للموافقة عليها شريطة أن تكون العروض المالية سارية المفعول وفي حدود الشروط المقرة.

واقر المجلس خطة التوعية الفكرية والسياسية لمواجهة الغلو والإرهاب والتمرد والنعرات العنصرية والمقدمة من قبل اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعتها برئاسة وزير الإعلام ، ووجه الوزارات المعنية وتحديدا الإعلام والثقافة والاوقاف والارشاد والتربية والتعليم العالي والشباب والرياضة بوضع البرامج التنفيذية لمضامين الخطة كل فيما يخصه ورفعها للمجلس لاعتمادها وبدء تنفيذها.

وتهدف الخطة الى مواجهة مخاطر التحديات التي صارت تهدد تماسك المجتمع اليمني وتضر ضرراً بالغاً بالنظام الجمهوري والشرعية الدستورية والثوابت المبدئية العقائدية والوطنية ، وتتمثل تلك التحديات في أعمال العدوان والإرهاب والتمرد والدعوات الطائفية العنصرية والمناطقية البغيضة.

واكد المجلس أهمية التصدي الحازم لتلك التحديات بكل الوسائل والأساليب والعمل من اجل ان تسود منظومة القيم الإنسانية العليا التي جاء بها ديننا الإسلامي الحنيف وفي مقدمتها قيم الإخاء الحقيقية داخل المجتمع وقيم المساواة بين ابناء المجتمع الواحد في ظل الحرية والتمتع بكل الحقوق والالتزام بأداء الواجبات كما حددها الدستور ونظمتها القوانين السارية ورسمتها الأهداف الستة الأساسية للثورة اليمنية المباركة سبتمبر وأكتوبر.

واحال المجلس مشروع اللائحة الداخلية للجنة العليا للمناقصات والمزايدات الى لجنة برئاسة الاخ نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية وزيري الخدمة المدنية والتأمينات و المالية ونائب رئيس اللجنة العليا للمناقصات لمراجعة مشروع اللائحة والرفع الى المجلس بالنتائج خلال اسبوعين من تاريخه للمناقشة والاقرار وذلك عملا بأحكام القانون رقم 23 لسنة 2007 بشان المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية .

ويهدف مشروع اللائحة الداخلية الى تعزيز جهود اللجنة العليا للمناقصات في حماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة ومحاربة الفساد في اعمال المناقصات والمزايدات وتأكيد العدالة والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات والنزاهة والشفافية والمساءلة وضبط وتحديد الاجراءات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات وتعزيز الكفاءة الاقتصادية في اعمالها.

كما أحال المجلس مشروع القرار المقدم من قبل وزارة النقل بشان تحديد الموقع وحجز المساحة المطلوبة لمشروع ميناء سقطرى الجديد والميناء الحالي وتحديد حرم الميناءين الى لجنة وزارية تضم وزراء كل من السياحة والمياه والبيئة والاشغال العامة والطرق والنقل لدراسة مشروع القرار من النواحي الفنية والبيئية والأخذ بعين الاعتبار تنامي حركة النشاط الاقتصادي والسياحي في الجزيرة خلال الفترة الحالية والمستقبلية وما يتطلبه ذلك بالضرورة من تحديد الموقع والمساحة اللازمة للميناء الجديد والاحتفاظ بموقع الميناء الحالي لأغراض التطوير المستقبلي.

وصادق المجلس على العقد العربي للشباب 2007 - 2008م المقترح من الجمهورية العربية السورية والمقر من قبل القمة العربية الـ 20 المنعقدة بالعاصمة السورية دمشق يومي 29 و30 مارس الماضي.

ويهدف العقد العربي الى دعم البرامج العربية الموجهة للشباب والمستمدة من الهوية العربية والاسلامية الرامية الى تحصين الشباب من مظاهر الانحراف والتطرف وتعزيز المحافظة على هويتهم العربية والاسلامية والقيم الاجتماعية والروحية في أوساطهم الى جانب تمكين الشباب في مجالات التعليم والعمل والصحة والمعلوماتية والمشاركة المجتمعية بما يؤهلهم لحمل لواء ثقافة التغيير في مواجهة تغيير الثقافة الذي تتعرض له مجتمعاتهم بشكل مشوه في ظل العولمة, اضافة الى تحقيق زيادة الاهتمام الاعلامي بقضايا الشباب المعاصرة وتخصيص مساحات أوسع للبرامج الشبابية في وسائل الاعلام وبدرجة رئيسية المرئية,منها وكذا تحفيز الشباب العربي على التواصل وتبادل الحوار والتجارب والخبرات وتشجيع انفتاحهم على الحضارات والثقافات وتفعيل الشراكة والتشابك بين القطاعين العام والخاص والأهلي وتعزيز الجهود المبذولة لتنمية قدرات الشباب وتأهيلهم لمواجهة التحديات المعاصرة .

وينص العقد العربي على انشاء صندوق عربي لتمويل المشاريع الرياضية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذا تأسيس الشبكة العربية للمخترعين الشباب وانشاء مكاتب تشغيل لتوفير فرص عمل للطلبة الجامعيين اثناء الإجازات وغيرها من المهام المرتبطة بالشباب والارتقاء بدورهم في خدمة مجتمعاتهم وأوطانهم .

ووافق المجلس على المذكرة المقدمة من قبل وزير العدل بخصوص تعديل الفقرة 3 من المادة الاولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب والمقرة من قبل مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشأن الارهاب الدولي وسبل مكافحته ليصبح نصها بعد التعديل كما يلي:

(الجريمة الارهابية هي أي جريمة او مشروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي دولة متعاقدة او على ممتلكاتها او مصالحها او على رعاياها او ممتلكاتهم يعاقب عليها قانونها الداخلي وكذلك التحريض على الجرائم الارهابية او الإشادة بها ونشر او طبع او اعداد محررات او مطبوعات او تسجيلات أيا كان نوعها للتوزيع او لاطلاع الغير عليها بهدف تشجيع ارتكاب الجرائم ويعد جريمة إرهابية تقديم او جمع الاموال ايا كان نوعها لتمويل الجرائم الارهابية مع العلم بذلك).

ووافق المجلس على مشروع اتفاقية النقل البري الدولي للركاب والبضائع الموقعة بين اليمن ودولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة وبما لا يخل او يتعارض مع نصوص الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية المصادق عليها بموجب القانون رقم 8 لسنة 2008م .

ووجه المجلس وزيري الشؤون القانونية والنقل اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستكمال الاجراءات القانونية للمصادقة على الاتفاقية التي تهدف الى تعزيز العلاقات الاخوية اليمنية الاماراتية والتعاون الثنائي في مجال النقل البري ونقل البضائع.

واطلع المجلس على العرض المقدم من قبل الاخ وزير شؤون مجلسي النواب والشورى بشأن توصيات مجلس النواب للحكومة الخاصة بنقابة عمال الشحن والتفريغ بميناء الحديدة ، ووجه الوزراء المعنيين ومحافظ الحديدة اتخاذ الاجراءات اللازمة وتحديد ما يمكن تنفيذه من تلك التوجيهات وموافاة المجلس بالنتائج.

كما اطلع المجلس على التقرير الاسبوعي للاخ وزير شؤون مجلسي النواب و الشورى حول الاجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة باعمال الحكومة لدى مجلس النواب بما في ذلك تقارير اللجان الدائمة للمجلس والردود والإيضاحات على الأسئلة الموجهة للحكومة.

واطلع المجلس على التقرير المقدم من قبل الا خ وزير التربية والتعليم عن سير امتحانات الشهادات العامة الاساسية والثانوية للعام الدراسي 2007 - 2008م.

وفيما يتعلق بفعاليات الاخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير وزير التخطيط والتعاون الدولي بشأن مشاركته في الاجتماعات السنوية الـ33 لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية الذي عقد بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية يومي 3 و 4 من يونيو الجاري ، وتقريرين مقدمين من الأخت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أحدهما عن مشاركتها في قمة الدوحة الخاصة بواقع الشباب العربي وآفاق فرص العمل الذي عقد مطلع الشهر الجاري والآخر حول مشاركتها ووفد اليمن الممثل لأطراف الأنتاج الثلاثة في مؤتمر العمل الدولي الدورة الـ 97 المنعقدة بمدينة جنيف السويسرية في الفترة من 28 مايو إلى 13 يونيو 2008م.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير السياحة حول مشاركته في اجتماعات الدورة 11 للمجلس الوزاري العربي للسياحة وكذلك حضوره الاجتماع 31 للجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط والتي عقدت في العاصمة الأردنية عمان أثناء الفترة 16 - 19 يونيو الجاري ، وعلى تقرير وزير الصناعة والتجارة بشأن نتائج زيارته الرسمية إلى كل من اسبانيا استراليا خلال الفترة من 13 – 20 يونيو الجاري.